الترمذي صاحب الجامع في السنن

ترجمته :

هو الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك ، وقيل ابن السكن السلمي البوغي الترمذي الضرير ، أحد حفاظ الأمة الأعلام وأئمة الإسلام ؛ السُلمي (بالضم) نسبة الى بني سُليم (مصغراً) قبيلة من غيلان . والبوغي (نسبة الى بوغ) قرية من قرى ترمذ . والترمذي نسبة الى ترمذ مدينة قديمة من بلاد ما وراء النهر - على طرف هذا النهر وهونهر بلخ - ويقال له جيحون . واليها ينسب الحافظ أبو الحسن أحمد الترمذي من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل المتوفى قبل أبي عيسى الترمذي . وكذا الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي المشهور بالحكيم الترمذي صاحب « نوادر الأصول » المتوفى بعده . وكذا الفقيه أبو جعفر بن محمد بن احمد الترمذي المتوفى بعده سنة ٢٩٥ هـ .

ولد الإمام في ذي الحجة سنة تسع ومائتين (٢٠٩ هـ) وتوفي في ١٣ رجب سنة ٢٧٩ هـ ، وعمره سبعون سنة إلا أشهراً ؛ وجده سَورة بفتح السين المهملة أصله من « مرو » ، وانتقل أيام الليث بن سيّار الى ترمذ فاستوطنها . والإمام أبو عيسى أصبح ضريراً في آخر عمره لكثرة بكائه فبقي ضريراً عدة سنين في آخر حياته . وقيل وُلد أكمه وهو غير صحيح على التحقيق .

شيوخه :

للإمام الترمذي رحلات واسعة ، طاف بلاداً وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين . وقدماء شيوخه من الخراسانيين والحجازيين ليس فيهم

عراقي ، فسمع قتيبة بن سعيد الثقفي المتوفى سنة ٢٤٠ هـ وأبا مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني المتوفى سنة ٢٤٢ هـ وابراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي المتوفى سنة ٢٤٤ هـ واسمعيل بن موسى الفزاري السدّي المتوفى سنة ٢٤٥ هـ وسويد بن نصر بن سويد المروزي المتوفى سنة ٢٤٠ هـ وعلي بن حجر المروزي المتوفى سنة ٢٤٤ هـ ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب المتوفى سنة ٢٤٤ هـ وعبد الله بن معاوية الجمحي المعمر المتوفى سنة ٢٤٣ هـ وطبقتهم .

وقد شارك البخاري منهم في قتيبة بن سعيد وعلي بن حجر . وشارك البخاري ومسلماً وأبا داود أيضاً في الرواية عن محمد بن بشار الملقب بالبُندار ومحمد بن المثنى وزياد بن يحيى الحساني وعباس بن عبد العظيم العنبري وأبي سعيد بن الاشج عبد الله بن سعيد الكندي وأبي حفص عمرو بن علي الفلاس ، ويعقوب بن ابراهيم الدورقي ومحمد بن معمر القيسي ونصر بن علي الجهضمي .

وتفقه بالبخاري في الحديث ، فالبخاري شيخه في فقه الحديث ، وسمع من الإمام أبي داود أيضاً . والإمام الترمذي لعله لم يدخل بغداد ، لأن الخطيب لم يترجم له في تاريخه الكبير ، ولم يثبت روايته عن الإمام أحمد فلعله لم يلاقه وإنما يروي عن طبقة أحمد .

أصحابه وتلاميذه :

حدَّث عنه مكحول بن الفضل ومحمود بن نمير وابنه محمد بن محمود وحماد ابن شاكر وعبد بن محمد النسفيون ، والهيثم بن كليب الشاشي واحمد بن علي ابن حسنويه وأبو حامد أحمد بن عبد الله المروزي التاجر وأحمد بن يوسف النسفي وأبو الحارث أسد بن حمدويه وداود بن نصر البزدوي ومحمد بن مكي ابن نوح ومحمد بن سفيان بن النضر ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي وأبو العباس محمد أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي راوي كتاب الجامع عنه محدث مرو

وشيخها ورئيسها . وسمع منه البخاري حديثين وهما في جامعه : الأول حديث أبي سعيد الخدري في الطهارة ، والثاني حديث ابن عباس في تفسير سورة الحشر وقال بعد كل منهما : سمع مني محمد بن اسماعيل هذا الحديث . ولا ريب أن سماع مثل البخاري منه وهو أمير المؤمنين في الحديث مفخرة عظيمة له .

ثناء الأئمة عليه :

قال ابن حبان بعد ما ذكره في الثقات : كان ممن جمع وصنف وحفظ . وقال الحاكم أبو أحمد : سمعت عمران بن علان يقول : مات محمد بن اسماعيل البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع ، بكى حتى عمي اه وقال نصر بن محمد الشيركوهي : يقول سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول قال لي محمد بن اسماعيل (البخاري) : ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي . وهذا من مثل البخاري شهادة في غاية المنزلة في الثناء على صاحبه وتلميذه وربما تكون هذه من توقد ذكائه ، فان التلميذ الذكي ربما ينتفع به الشيخ كثيراً .

وقال الذهبي في الميزان : الحافظ العلم أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع ثقة مجمع عليه ، ولا التفات الى قول أبي محمد بن حزم في الفرائض من كتاب الايصال : إنه مجهول ، فانه ما عرف ولا درى بوجود الجامع ولا العلل . وقال الذهبي في سير النبلاء (مخطوط) : وما ذكر ابن حزم سنن ابن ماجه ، ولا جامع أبي عيسى فانه ما رآهما ولا أدخلا الى الاندلس إلا بعد موته اه . وقال ابن الأثير في تاريخه : كان إماماً حافظاً له تصانيف حسنة ، منها الجامع الكبير وهو أحسن الكتب اه . وقال السمعاني في الأنساب : إمام عصره بلا مدافعة صاحب التصانيف ... أحد الائمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث . وقال الحافظ أبو الحجاج المزي في التهذيب : أحد الأئمة الحفاظ المبرزين ، ومن نفع الله به

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

المسلمين اهـ، وقال ابن كثير في تاريخه : وهو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه ، وقال : وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في محلاه : ومن محمد بن عيسى بن سورة ؟ فان جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم ، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ ، وقال أبو يعلى الخليلي القزويني في علوم الحديث : ... وهو مشهور بالأمانة والإمامة والعلم .

حفظه :

قال ابن العماد في الشذرات (٢ : ١٧٤) : وكان مبرزاً على الأقران آية في الحفظ والاتقان اهـ . قال أبو الفضل المقدسي في شروط الأئمة (ص ١٧) نقلاً عن أبي سعد الادريسي : كان يضرب به المثل في الحفظ اهـ . وذكر المقدسي في الشروط والذهبي في طبقاته والحافظ ابن حجر في التهذيب باختلاف في بعض الألفاظ : عن أبي عيسى الترمذي ، يقول : كنت في طريق مكة وكنت قد كتبت جزأين من أحاديث شيخ ، فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا فلان ، فذهبت اليه وأنا أظن الجزأين معي ، وإنما حملت معي في محملي جزأين غيرهما ، فلما ظفرت سألته السماع فأجاب ، وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح فرأى البياض في يدي فقال : أما تستحي مني ؟ فقصصت عليه القصة وقلت له : إني أحفظه كله فقال اقرأ فقرأته على الولاء ، فقال هل استظهرت قبل أن تجيء إلي ؟ قلت لا ، ثم قلت : حدثني بغيره ، فقرأ علي أربعين حديثاً من غرائب حديثه ثم قال : هات فقرأت عليه من أوله إلى آخره كما قرأ ما أخطأت في حرف ، فقال لي : ما رأيت مثلك اهـ .

تآليفه وخصائص كتابه جامع الترمذي في السنن :

وصفوه بأنه صاحب التصانيف الحسنة ، ووصفه بعضهم بأن له تصانيف كثيرة في علم الحديث ؛ ولكن التي ذكروها بأسمائها : الجامع في السنن ، والشمائل ،

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

والعلل الصغرى ، وهذه الثلاثة شاعت وذاعت في مشارق الأرض ومغاربها ، وله كتاب العلل الكبرى وكتاب الزهد وكتاب التفسير وكتاب التاريخ وكتاب الأسماء والكنى .

كتابه الجامع في السنن أحد الأمهات الست التي عليها مدار الإسلام :

قال ابن كثير في تاريخه : وروى ابن نقطة في تقييده عن الترمذي أنه قال : صنفت هذا المسند الصحيح وعرضته على علماء الحجاز فرضوا به ، وعرضته على علماء العراق فرضوا به ، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به ، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي ينطق وفي رواية يتكلم اه وحكاه الذهبي وابن حجر أيضاً مختصراً .

ونقل ابن كثير والمقدسي عن أبي اسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري : كتاب الترمذي عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم ، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر ومن هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن ، وكتاب أبي عيسى الترمذي قد شرح أحاديثه وبينها فيصل اليها كل أحد من الناس والفقهاء والمحدثين وغيرهم . وقال ابن الاثير المحدث الحافظ : في سنن الترمذي ما ليس في غيرها من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب اه . ويقول صاحب مفتاح السعادة : وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً وأقلها تكراراً ، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب وفيه جرح وتعديل ، وفي آخره كتاب العلل وقد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها .

ويقول المقدسي في الشروط : وأما أبو عيسى فكتابه وحده على أربعة أقسام : قسم صحيح مقطوع به وهو ما وافق فيه البخاري ومسلماً ، وقسم على شرط الثلاثة

دونها كما بينّا ، وقسم أخرجه للضدّية وأبان عن علته ولم يغفله ، وقسم رابع أبان هو عنه فقال : ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء الخ .

ويقول الإمام القاضي أبو بكر بن العربي في عارضة الاحوذي في صدد ثنائه على كتاب الترمذي : وليس فيهم ـ أي أصحاب الصحاح ـ مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع ، ونفاسة منزع ، وعذوبة مشرع ، وفيه أربعة عشر علما ... وذلك أقرب الى العمل : أسند وصحّح وضعّف وعدّد الطرق وجرّح وعدّل وأسمى وأكنى ، ووصل وقطع وأوضح المعمول به والمتروك ، وبيّن اختلاف العلماء في الرد والقبول ، وذكر اختلافهم في تأويله ، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه ، وفرد في نصابه ، فالقارئ له لا يزال في رياض مونقة ، وعلوم متدفقة متسقة ، وهذا شيء لا يعمله إلا العلم الغزير والتوفيق الكثير والفراغ والتدبير اهـ . وقال أبو جعفر بن الزبير : وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره . حكاه صاحب التدريب . قالوا وجملة ما في الجامع مائة وأحد وخمسون كتاباً .

يقول الراقم : كلام القاضي أبي بكر وغيره وما ذكره السيوطي في قوت المغتذي عن ابن رُشيد وعن الحافظ ابن سيد الناس اليعمري في خصائص كتابه يحتاج الى ايضاح ، فدونك بيانه مع زيادات وتوضيحات :

لا ريب أن كل كتاب من هذه الأمّهات في الحديث له مزايا لا تلفى في غيره ، فمن تلك الجهات تقع المزية . ولا تكاد توجد مزية مطلقة لكل كتاب من كل جهة . فكل من أرباب الصحاح أراد إبداعاً في كتابه وأداه ناجحاً موفقاً في مغزاه ، ويحتاج ذلك الإجمال الى تأليف مفرد في الموضوع لكي تُفصل أرجاؤه القاصية ، وإنما أريد في هذه الفرصة السانحة القصيرة ذكر خصائص الترمذي في كتابه الجامع لتلك المزايا المشار اليها في كلمات الأعلام بنوع ايضاح وبسط تكون كالقواعد الكلية في مزاياه :

الأول : أنه جمع في كتابه أنواعاً من السنن النبوية وهي تؤول الى ثمانية : (١) العقائد وأصول الديانة . (٢) الأحكام الشرعية من العبادات والمعاملات وحقوق الناس . (٣) تفسير القرآن الكريم بما ثبت عنده من الروايات . (٤) الآداب والأخلاق . (٥) السيرة النبوية وشمائلها . (٦) مناقب أصحاب رسول الله ﷺ حملة هذا الدين المتين . (٧) أبواب التذكير والموعظة من الترغيب والترهيب وهي التي تسمى بالرقاق وبها سماها الإمام البخاري في صحيحه ، وفيها عند الترمذي كتاب الزهد في هذا الجامع ليس له عندي نظير في هذه الكتب الستة . (٨) أشراط الساعة وآياتها ، فكتابه أجمع كتاب من بين الأمهات الست في هذه الأنواع ، وإن كان للبخاري مزية لا تلحق في أبواب المغازي . فالإمام البخاري وإن شاركه في جميع هذه الأقسام في صحيحه بيد أن تشدده في شروط الصحة في صحيحه والتزامه ما لا يلزم في كتابة هذا حال دون توسعه في جمع الروايات وسرد كل ما له صلة بالموضوع وتخريج شتى الأخبار ، فبذلك ضاق عليه نطاق موضوعه الواسع . فانظر كتاب الزهد وكتاب الدعوات وكتاب التفسير مثلاً من كتاب جامع الترمذي وقايسها بالرقاق والدعوات والتفسير من صحيح البخاري تجد برهان ذلك بما يشفي صدرك .

نعم توسعه في الأبواب والترجمة في كل باب واستثارة مسائل دقيقة فقهية وأصولية وكلامية من طوايا الأحاديث وثنايا الروايات مما يقضي للبخاري ببراعة مدهشة وتنبه عجيب ومقدرة فائقة .

الثاني : انه حكم على الأحاديث بالصحة والحسن والغرابة والضعف ، وهذا في غاية النفع للقارئ ، وفي غاية الأهمية للباحث . هب أنه تساهل في الحكم غير أنه رأي إمام حافظ ثقة متفق على جلالته وإمامته . على أن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم أبي عبد الله في المستدرك كما حقق بعض المحدثين ، وان

تحسين الترمذي بعدا، تصحيح الحاكم ، فلما لم يلتزم شرطاً خاصاً في التخريج تدارك هذا الوهن ببيان درجة الحديث من الصحة والحسن وما الى ذلك .

الثالث : انه تصدى لبيان مذاهب الأئمة وتعامل الأمة ، وبيان هذا الاختلاف في هذا الكتاب يكاد يغني عن الكتب المؤلفة الخاصة في الخلاف ، ككتب أبي جعفر محمد بن جرير الطبري وأبي جعفر الطحاوي ومحمد بن نصر المروزي ومحمد بن المنذر أبي بكر ومحمد بن خزيمة وأبي زكريا الساجي والكياهراسي وغيرهم مما لم نقرأ لها غير الأسماء المجردة في كتب الطبقات . فرواية الحديث ثم تعقيبه ببيان المذاهب الفقهية في غاية الحسن والجمال ، وبه يُعلم حال تلقي الأمة وأساطين الدين لتلك الروايات الحديثة ، وهذا الذي يقوله القاضي أبو بكر ، وبه يتضح ما قاله الامام القاضي أبو زيد الدبوسي من كبار أئمة الحنفية في كتاب الأسرار : ومسألة اختلف فيها كبار الصحابة رضي الله عنهم يعوز فقهها ويصعب الخروج عنها اه . كما حكاه الشيخ عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار .

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

فالترمذي رحمه الله بكتابه هذا يكاد يغني في وقت واحد عن الكتب المؤلفة في الاحكام ، وعن الكتب الخاصة في الخلاف ، وهذه الميزة لكتابه لم يساهمه فيها أحد . والوقوف على مذاهب الصحابة والتابعين علم عزيز نادر . وكذلك العثور على المذاهب المهجورة كمذاهب الأوزاعي امام أهل الشام وسفيان الثوري من أئمة العراق واسحاق بن ابراهيم المروزي من أئمة خراسان قلما يقف عليها أحد إلا بواسطة الإمام الترمذي وكتابه الوحيد .

الرابع : انه جعل مذاهب فقهاء الأمة قسمين ، وخص كل قسم بباب مفرد ويأتي بالحديث المحتج به للمسألة . وهكذا جعل الأحاديث المتعارضة في باب الأحكام في بابين ، وشيخنا رحمه الله سمى القسم الأول بالحجازيين مريداً به مالكاً والشافعي ، والثاني بالعراقيين تنقيحاً للخلاف ، لكون الشافعي غالباً في الأول ،

وأبي حنيفة في شيء . وليس المراد بالثاني أبا حنيفة وأحمد خاصة فموافقات احمد للشافعي ربما تكون أكثر ، كما أن موافقات مالك لأبي حنيفة ربما تكون أكثر ، وربما تجتمع مذاهب الأربعة في الثاني كما في باب ترك الوضوء مما غيّرت النار . والامام الترمذي ربما يؤيد أحد القسمين ويرجح تفقهاً أو تحديثاً أو تعاملاً أو يجمع بينهما وكتابه طافح بأمثلته .

الخامس : أنه يذكر أسماء من ذكر في الاسناد بالكنى وتارة عكس ذلك ، والتزم ذلك خصوصاً فيما كان فيه غموض وخفاء ، وهذا علم مفرد من علوم الاسناد أفردوه بالتأليفات قديماً ، وفيه مؤلفات للبخاري ومسلم والترمذي وأبي بشر الدولابي وغيرهم من جهابذة المحدثين ، وكتاب الدولابي كتاب جليل مطبوع في جزئين في دائرة المعارف بالهند من أنفع ما كتب في هذا الموضوع .

السادس : أنه زاد باب الجرح والتعديل بعد تخريج الروايات . والإمام الترمذي لما لم يلتزم شرطاً خاصاً في كتابه في إخراج الأحاديث مثل ما التزمه الشيخان البخاري ومسلم ثم النسائي وأبو داود ، بل توسع ما لم يتوسع البقية ، كافأ ذلك ببيان درجة الحديث من الصحة والضعف ، ثم بالكلام من جهة صنعة المحدثين في الرجال . وهذا الباب من أهم ما يحتاج اليه الباحث . وللأئمة البخاري ومسلم وغيرهما الى عهد الحافظ الذهبي وابن حجر والسيوطي كتب كثيرة في الثقات والضعفاء والمدلسين والمجاهيل على أصناف .

السابع : أنه ربما يأتي في الأبواب بعد رواية الأحاديث بأبحاث حديثية وفوائد اسنادية في غاية الجودة لا تجدها عند غيره ، من أبحاث الوصل والارسال والوقف والرفع وكون الراوي عنه ﷺ صحابياً أو تابعياً وما الى ذلك من علوم علل الحديث . وله فيها آراء متينة ، وربما تصادم آراء بعض مشائخه كالبخاري وغيره ويرجحها بحجة ناهضة كما أنه ربما يتابع آراءه في بعض

المشكلات ، وهذا يكافئ ما عند غيره من الاعتبارات والشهادات من علوم المحدثين وآدابهم في مصنفاتهم .

الثامن : انه يكتفي غالبًا في غالب الأبواب بحديث واحد بطريق واحدة من غير أن يسرد بقية الطرق للحديث أو بقية الروايات في الباب ، خصوصًا في أحاديث الأحكام ، فقلت مادة أحاديث الأحكام في كتابه . بيد أنه يتداركه بالإشارة الى أسماء من روى من الصحابة حديثًا في ذلك الموضوع أو ما يلائم ذلك المتن . فيعلم بذلك عدد الرواة من الصحابة لذلك الحديث أو لذلك الموضوع . وهذه مزية لها موقعها من الأهمية البالغة في نظر جهابذة النقد والبحث من المحدثين . وهذه ميزة بديعة لكتابه ترتاح لها الأذواق القديمة والأفكار الحديثة جميعًا في وقت واحد . فيقول : وفي الباب عن فلان وفلان . ويستوعب ذلك استيعابًا بالغًا مدهشًا ، ربما يحتاج الباحث في تخريجها الى تصفح مجلدات كبيرة وآلاف من الأوراق وربما يخيب الباحث في الظفر به .

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وللحافظ العسقلاني تأليف مستقل في تخريج ما في الباب ، سماه اللباب ، كما حكاه السيوطي في شرح الترمذي قال : ولم أقف عليه . يقول الراقم : وبالأسف اني لم أقف أيضًا عليه مع طول البحث عنه في مكاتب الحرمين والقاهرة وخزائن الآستانة المتدفقة الفياضة . وقد سبق الحافظ العسقلاني شيخه العراقي الى تخريج ما في الباب كما يذكره العراقي في نكته عن ابن الصلاح ، فلعل العسقلاني اقتفى اثر شيخه العراقي في ذلك فلخصه أو استدرك عليه . وبالأسف لم أقف عليه أيضًا . والرجاء من الناظر الكريم الإطلاع إذا وقف عليهما أو على أحدهما في مكتبة من المكاتب الإسلامية وإن كانت شخصية .

وقد التزم الحافظ ابن سيد الناس اليعمري ثم العراقي في شرحيهما تخريج ما في الباب ، وقد شرعت ـ والحمد لله ـ في تخريجه بكتاب أفردته وراعيت فيه

أمور مهمة ألفت منها قطعة، ولو نجز عملي على المنهاج الذي افتتحته أرجو أن يكون له قيمته العلمية عند أرباب الفضل والنُبل .

التاسع : أنه ربما يأتي بتأويل وتفسير للأحاديث المشكلة من عند نفسه أو من كلام غيره من أئمة هذا الشأن ، مثاله : أخرج حديث أبي هريرة في فضل الصدقة من كتاب الزكوة مرفوعًا : ان الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه الخ ، ثم قال : وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات في الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة الى السماء الدنيا ، قالوا : قد تثبت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف . هكذا روي عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك انهم قالوا في هذه الأحاديث : أمِرُّوها بلا كيف ، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة ، الى آخر ما قال رحمه الله .

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

العاشر : أنه يأتي في الأبواب بالأحاديث الغريبة ويترك الأحاديث الصحاح السائرة بين الناس ، ثم يشير اليها بما في الباب وليس ذلك بعيب .

قال المحقق الكوثري في تعليقاته على شروط الأئمة للحازمي : فانه رحمه الله يبين ما فيه من العلل ، ثم يبين الصحيح في الاسناد ، وكان قصده رحمه الله ذكر العلل ، ولهذا تجد النسائي اذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له اه . قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي : اعلم أن الترمذي خرّج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف والحديث الغريب والغرائب التي خرج فيها بعض المناكير ولا سيما في كتاب الفضائل ، ولكنه يبين ذلك غالبًا ولا يسكت عنه ولا أعلم أنه خرّج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثًا باسناد منفرد ، إلا أنه قد يخرج حديثًا مرويًا من طرق أو مختلفًا في إسناده وفي بعض طرقه متهم . نعم قد يخرج عن سيء الحفظ وعمن غلب

على حديثه الوهم ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه . وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كاسحاق بن أبي فروة وغيره ، إلى أن قال : والترمذي يخرج حديث الثقة الضابط ومن يهم كثيراً ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلاً . ويبين ذلك ولا يسكت عنه .

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في شروط الأئمة الستة : وكان من طريقته رحمه الله ـ أي الترمذي ـ أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق اليه ، وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح ، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ولا يكون الطريق اليه كالطريق الأول وان كان الحكم صحيحاً ، ثم يتبعه بأن يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر وقلما يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب معدودة والله أعلم اه .

وقال أبو بكر الحازمي في شروطه ..... : لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة فانه يبين ضعفه وينبه عليه فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة اه .

يقول الراقم : هذا ما تيسر من القول في بيان خصائص هذا الكتاب الجامع من فقه المذاهب ، وعلل الحديث ، وأسماء الرجال والجرح والتعديل ، ومهمات أصول الحديث ، ومسائل المصطلح ، والتنبيه على مراتب الأحاديث ، والإشارات الى وجود الروايات من الصحابة في ذلك الموضوع ، وذكر توجيهات الأحاديث المشكلة ، وتوسع في تراجم الأبواب ، وتلخيص جيد بالاكتفاء على رواية واحدة لكي يتسنى الضبط لمن أراد وغير هذه المزايا التي لا تراها مجموعة عند غيره من أصحاب الأمهات .

تنبيـه : لم يذكر أبو عيسى الترمذي في كتابه صراحة مذهب أبي حنيفة ولا سماه باسمه ، وإنما يذكر مذهب أهل الكوفة ، وكثيراً ما يكون معهم

أبو حنيفة ، وذلك لأمرين : لأول أنه لم يصل اليه مذهب أبي حنيفة خاصة بالاسناد الموثوق كما وصل اليه مذهب الشافعي القديم من رواية أبي الحسن الزعفراني ، قاله إمام العصر شيخنا الكشميري . والثاني : انه ربما يكون ذلك لما حدث في قلبه من التغير لتأثره بشيخه البخاري في فقه الحديث فلم يستعد قلبه لأن يستلذ باسم أبي حنيفة في كل باب . ولا ريب أن شيخه البخاري كان متأثراً من شيخه اسحاق بن راهويه إمام خراسان ، وكان في طبيعته شيء من الانحراف عن الإمام أبي حنيفة من جهة شيخه عبد الرحمن بن مهدي لأجل ما كان بين شيخه سفيان الثوري وبين أبي حنيفة لأجل المعاصرة التي لم ينج منها أحد إلا الأنبياء الكرام .

مذهبه الفقهي :

من الحقائق الملموسة أن أصحاب هذه الأمهات الست جاء عهدهم وقد انحاز المسلمون في البلاد الى مذاهب الأئمة المتبوعين ، وكل تأثر من بيئته التي نشأ فيها ومن شيوخه الذين تخرج عليهم ، واذا وافق ذوق شيخه ذوقه انصبغ في آرائه وأفكاره انصباغاً كاملاً . فمن الطبيعي إذا هو تصدى الى تأليف له صلة بتلك الأمور أن تتجلى فيه آراؤه بأجلى مظاهرها ، لأنه أصبح فقيهاً أو متفقهاً قبل أن يصير محدثاً ، وأصبح عاملاً على مسلك قبل أن يصير عالماً به علماً صافياً . والمرء مهما ارتقى لا تزال آثار بيئته فيه بادية إلا ما شاء الله ، فلا يمكن أن يتجرد من تلك الآثار تجرداً كاملاً . ثم هناك ظروف خاصة وأذواق طبيعية متفاوتة ، فاذا وقع نفور من إمام من الأئمة نشأ في قلبه حجاب من إدراك ذوقه الخاص والإحاطة بمزاه ، ومقتضيات الطبيعة البشرية لا يخلو عنها بشر ، فالإمام البخاري رحمه الله مهما ارتقى في كمالاته الى الذروة العلياء فتأثره من شيوخه وطبقته غير بعيد . فلا بد إذا هو ألف كتاباً أن يؤلف تأييداً لما

هو الصواب عنده وعلى الأقل ما هو أحق وأولى . وعلى هذا بقية المحدثين الكرام أرباب الصحاح والسنن .

نعم اذا كان البخاري مثلاً اختار حديثاً خاصاً من بين الأحاديث التي يؤيد كلها تلك المسألة وترك البقية فذلك يدل على أن ذلك الحديث أقوى عنده من البقية . وبالجملة لا بد أن يكون هناك وجه لاختياره من بين تلك الروايات ، ولا يكون رأيه هذا حجة على الآخرين ، ولكل وجهة هو موليها . واذا تقرر هذا نقول : هؤلاء المحدثون الثقات والبارعون الأثبات أمامهم التنزيل العزيز لا تخفى عليهم مدلولاته العامة الواضحة وبين أيديهم أحاديث الرسول عليه صلوات الله وسلامه وعندهم آثار أصحابه البررة الكرام وعند أكثرهم فطنة وذكاء فلا يحتاجون الى تقليد الأئمة المتبوعين تقليد عامة التابعين وإنما يلجأون الى تقليدهم أو اتباعهم في فروع دقيقة ومسائل غامضة غير منصوصة في الكتاب والسنة ، ففي مثلها يتبعون مسالك إمام من الأئمة يوافق ذوقه ببصيرة نافذة على حسب مداركهم وتتفاوت مراتبهم في الرد والقبول فبعضهم فوق بعض ، فلا ريب أن البخاري وأبا داود السجستاني لهما منزلة في الفقه وقدم في الاجتهاد ليست لغيرهما من مسلم والترمذي ، ثم للترمذي ما ليس للنسائي وابن ماجه ، فكهذا تتفاوت منازلهم في الاتباع ولا ريب أن مدارك الأئمة المجتهدين المتبوعين فوق ما يدركه عامة المحدثين فكلام ابن أبي ذؤيب في مالك وكلام ابن معين في الشافعي وكلام الكرابيسي في أحمد وكلام طائفة من المحدثين غير الفقهاء في أبي حنيفة ، إنما كان أكثر ذلك من جهة عدم تقديرهم لمنازلهم ، وقصور مداركهم عن معرفة مداركهم ، أو اختلاف أذواقهم ، ووظيفة المجتهد لا يستقل بادراكها إلا مجتهد مثله . وقول الأعمش سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي لأبي يوسف الإمام في مسألة استعجمت على الأعمش ، وجواب أبي يوسف عنها بحديث يرويه عن الأعمش ، وكذا عند جواب أبي حنيفة عن معضلة

أخرى بحديث يرويه عن الأعمش ، بعد ما سكت عنها الأعمش ، مذكور في جامع بيان العلم للحافظ أبي عمر بن عبد البر القرطبي : يامعشر الفقهاء أنتم الأطباء ونحن الصيادلة اهـ . وفي سنن الدارقطني (٢ — ٥٤٥) باسناده عن عبد الواحد بن زياد قال : قلت لأبي حنيفة : من أين أخذت هذا الرجل يعمل في مال الرجل بغير إذنه انه يتصدق بالربح ؟ قال : أخذته من حديث عاصم بن كليب ، وما الى ذلك من مثات الوقائع تشير الى دقة مدارك الاجتهاد وبعد مدارك المجتهدين ، وإلى أنه قد بدا لهم ماخفي على كثير من المحدثين ، ومنشأ سوء ظن الكثيرين عدم وقوفهم على أدلة المجتهدين ، فانه لم ينقل عن المجتهدين الأدلة ووجوه الاستنباط عن النصوص مثل نقل المسائل عنهم ، واليه يشير كلام الحافظ ابن تيمية في دفع الملام عن الأئمة الأعلام . فكل من قال ان البخاري مذهبه الفقهي كذا ، ومذهب أبي داود كذا ، فكل ذلك من هذا القبيل ، فهؤلاء مع علمهم الواسع في الروايات لم يستغنوا عن اتباع هؤلاء الجهابذة من المجتهدين . فاذا كان مثل أبي يوسف ، وليث بن سعد ، ووكيع ، ويحيى بن سعيد بن القطان ، ويحيى بن معين وأمثالهم ، لم يستغنوا عن مثل أبي حنيفة ، فما ظنكم بهؤلاء أرباب الأصول الستة كيف يستغنون عن اتباع الأئمة المجتهدين ، نعم ذلك في نوازل غامضة ومسائل عقيمة ، لا يهتدي إلى مثلها إلا مثل أبي حنيفة والشافعي .

فلو كان مثل البخاري مع علو كعبه يتبع آراء شيخه اسحاق بن راهويه ، أو الحميدي ، أو الكرابيسي ، وأبي ثور والزعفراني ، أو يوافق الشافعي في مسائل ، فمثل أبي عيسى الترمذي لا بد أن يتبع مذهباً من مذاهب هؤلاء الأئمة وشذوذهم في مسائل عديدة لا يخرجهم عن اتباعهم في البقية ، فأمثال هؤلاء المحدثين — وهم وإن كانوا مجتهدين في مسائل — فهم متبعون للأئمة في

مسائل ، على أن اجتهادهم في تلك المسائل أيضاً ، تابع في أصول الاجتهاد لأولئك الأعلام ، من اختيارهم لتنقيح المناط أو تخريجه أو تحقيقه ، أو اعتبارهم لبعضها وعدم اعتبار بعض ، وما الى ذلك من أصول دقيقة عليها مدار الاستنباط في الأحكام الغير المنصوصة . ليس البحث هنا عن فروض منطقية واحتمالات عقلية ، وإنما البحث عن الواقع ، فليس البحث عن الإمكان والتجويز العقلي ، وإنما البحث عن الحقائق الواقعة . وكمال الاجتهاد المطلق في كل شيء من أمر الدين الغير المنصوص ، لم يتسن إلا لأفذاذ من الأمة ، وأفراد من الأئمة الذين خلقهم لهذه المزية العلمية والخدمة الدينية . فأصبحوا نجوماً ثاقبة في دياجر مظلمة من عويصات المسائل والمعضلات العقيمة ، يأوي إلى كنفهم كل حريص بالدين . وهذا البحث طويل لسنا نريد أن نخوض في غماره ، وانما نقتنع بالإشارة والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

* فعلى ضوء هذا البيان نقول : اختلفت الآراء في أبي عيسى الترمذي . والذي ذكره الشاه ولي الله الدهلوي في الإنصاف ، ما نصه : وأما أبو داود والترمذي فهما مجتهدان منتسبان الى أحمد واسحاق ، وكذلك ابن ماجه والدارمي فيما نرى الخ . وأنا أوافقه في الأولين ، ومما يؤيد هذا أنه لم يذكر بالالتزام صراحة إلا مذهبهما ، ولم أصادف في جامع الترمذي له رداً لكلامهما ، في حين تجد رداً لكلام الشافعي وغيره في كتابه ، ولذا لم يذكره التاج السبكي في طبقاته مع ولوعه باستيفاء كل من قيل فيه انه شافعي ، أو أمكن ادخاله في عداد الشافعية ، حتى جعل البخاري شافعياً ، بدليل أنه تفقه على الحميدي ، والحميدي تفقه على الشافعي ، وما أوهن هذا الاستدلال .

درجة كتابه الجامع من بين هذه الأمهات :

اتفقت الأمة على أن صحيح البخاري وصحيح مسلم أصح الكتب الستة ، وكذا جمهرة الأمة على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم من جهة نفس

الصحة ، ثم اختلفت الأقوال فيمن عداهما . وحقيقة ذلك إنما تتكشف ببيان ما ذكره المحدثون من الشروط التي اعتبرها أرباب هذه الكتب ، وحصل علم ذلك من استقراء كتبهم والبحث عن رجالهم ، أو مصادفة شيء من كلماتهم تنبئ عن مقاصدهم وأغراضهم . وأول من ألف في شروط الأئمة هو الحافظ أبو عبد الله ابن منده المتوفى ٣٩٥ ﻫ . ثم الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى ٥٠٧ ﻫ . ثم الحافظ أبو بكر الحازمي المتوفى ٥٨٤ ﻫ . وقد طبع الأخيران بتعليقات جيدة أنيقة للشيخ الكوثري تحوي غرر النقول ، كما هو دأب تعليقات الكوثري . والأخير أجود كتاب في موضوعه وأوفاه بحثاً وتحقيقاً . فالذي ذكره الحازمي في شروطه ، وما ذكره الحافظ العسقلاني في هدي الساري ملخصه : ان الإسلام والعقل والصدق والسلامة من التدليس ، والعدالة في الرواة من الشروط المعتبرة لصحة الحديث عند الكل ، ثم كون الراوي معروفاً بالعناية بالحديث ، وأن يكون حفظه من صدور العلماء لا الصحف أيضاً ، يكاد يكون متفقاً بين الأئمة . ثم اختلف صنيعهم في كيفية استنباط مخارج الحديث ، فالرواة طبقات خمس :

الأولى : طبقة في غاية الاتقان والحفظ مع طول الملازمة للشيخ .

الثانيـة : طبقة دونها في الإتقان قليلة الحظ من الملازمة .

الثالثـة : طبقة مثل الأولى في الملازمة ومثل الثانية في الاتقان .

الرابعة : طبقة دون الأولى في الملازمة ومثل الثانية والثالثة في الإتقان .

والخامسـة : ضعفاء ومجاهيل .

فالأولى — شرط البخاري في الأصول ، وينزل الى الثانية في المتابعات والشواهد ، وقد ينزل الى الثالثة بغاية القلة . والثانية — شرط مسلم يخرج من الأولى والثانية سواء بسواء في الأصول ، وينزل في المتابعات والشواهد الى

الثالثة مثل نزول البخاري الى الثانية . والثالثة — شرط النسائي وأبي داود يخرجان في الأصول من الطبقات الثلاث . والرابعة — شرط الترمذي ، يروى عن الأربعة سواء بسواء . وعلى هذا البيان يكون جامع الترمذي طبعاً في الدرجة الخامسة . ولكن يقول الحازمي : وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ في شرط أبي داود ، لأن الحديث إذا كان ضعيفاً ينبه الترمذي على ضعفه ولا يسكت عليه . فإذن يكون تخريجه من باب الشواهد والاعتماد في الموضوع يكون على ما أخرجه الجماعة . قال الراقم : وهذه ميزة الترمذي خاصة ، ولكن أبا داود إذا كان هو يقتنع في كتابه بالطبقات الثلاث ويجتنب حديث الطبقة الرابعة فشرطه إذن أشد وأقوى من شرط الترمذي ؛ وأيضاً نص أبو داود على أنه إذا كان في حديث في كتابه وهن شديد ، فقد بينه كما في رسالته الى أهل مكة . قال الذهبي : انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما ، حكاه السيوطي في التدريب . نعم قد يروي أبو داود عن مشاهير الطبقة الرابعة أيضاً وكأنه ينتقي من الرابعة ، وإن كان من جهة الاضطرار ، في الشواهد والمتابعات ، وبالجملة فهما ينزلان أحياناً الى الرابعة . والفرق ان الترمذي لا يسكت وأبا داود قد يسكت ولكنه ينتقي ؛ فقد أخرج من حديث اسحق بن أبي فروة وغيره ، وسكت عليه . فالآن استويا في الطبقة ولكل وجهة هو موليها ، وراجع بعض التفاصيل في كلام ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي ، حكاه الكوثري في تعليقات الشروط للحازمي .

والخامسة — لا يخرج عنها إلا أصحاب السنن نادراً في الاستشهاد .

رواية جامع الترمذي :

أشهر راوية لرواية الجامع عن مؤلفه الإمام ، هو الشيخ أبو العباس محمد ابن أحمد بن محبوب بن فضيل المروزي رحمه الله ، وغالب أصحاب الاثبات لم

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

يروه إلا عنه ، وقد حكى السيوطي في شرحه عن الحافظ أبي جعفر الزبيدي : أبا سعد هشيم بن كليب الشاشي ، وأبا ذر محمد بن ابراهيم ، وأبا محمد الحسن ابن ابراهيم القطان ، وأبا حامد أحمد بن عبد الله التاجر ، وأبا الحسن الفزاري أيضاً من رواته عن المؤلف الإمام .

اسم الكتاب :

وضح مما أسلفنا أن اسم الكتاب جامع الترمذي وسنن الترمذي ، وكونه معدوداً في الصحاح بأن غالب أحاديثه صحاح ، والمصنف رحمه الله تعالى ـ وإن أطلق عليه المسند الصحيح أيضاً كما حكيناه عن ابن نقطة ـ لكنه لم يشتهر تلقيبه بهذا الاسم ، ولا ينبغي أن يطلق عليه بانفراد ، صحيح الترمذي بعد ما عرفنا حاله ، فمن ذكره من القدماء باسم صحيح الترمذي الحاكم والخطيب ، وكذا سماه بعض المغربين ، وهذا صنيع غيره أولى ؟ فان المصنف رحمه الله لم يلتزم الصحة . قال السيوطي في التدريب (ص ٤٥) : ومن أطلق عليها الصحيح كقول السلفي في الكتب الخمسة : اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب ، وكإطلاق الحاكم على الترمذي الجامع الصحيح ، وإطلاق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح فقد تساهل ا هـ .

محمد يوسف البنوري

الديباجة سليم الأسلوب ناصع البيان ، رقت معانيه وصحت مبانيه ، فأصبحنا نزجو على يده وبد مدرسته بياناً يعيد إلينا البيان ، وشعراً يرد إلينا العصور ، لنترنم بهذا الشعر كما نترنم بذاك الشعر . فالشكر للشاعر على ما أبدع وللناشر على ما صنع ، فقد جريا في حلبة الإتقان كل مجرى فكان لهما ما أرادا .

الدكتور سامي الدهان

حول كتاب « نظرية أعمال السيادة »

الدكتور عبد الفتاح ساير داير

هذا الكتاب جدير بأن يتخذ مكانه كمرجع علمي عربي موثوق ، كبير القيمة والشأن ، من أجل تنوير القضاء بما استقر عليه الاجتهاد ، ومن أجل ترسيخ قواعد الحقوق على يد الفقه في موضوع هو أحوج ما يكون إلى ذلك ، موضوع أعمال السيادة .

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وأعمال السيادة هي التي نسميها في فقهنا الإداري « المقررات الحكومية » ، وهي أعمال السلطة التنفيذية التي تخرج عن رقابة القضاء ، فهي لا تخضع للإبطال ، ولا يمكن التعويض على المتضررين منها . ومن هنا كان بحثها بالغ الخطورة ، لأن أكثر الفقهاء لا يقبلونها وإن كان القضاء هو نفسه أول من أضفى عليها هذه الحصانة قبل أن تجيئها بالتشريع . ولقد كان من نتيجة التفاعل المستمر بين الفقه والاجتهاد أن تقلصت حدود هذه الأعمال وضاق نطاقها حتى لا تشتمل غير الأعمال ذات الطابع السياسي الدبلوماسي مما يتعلق بشؤون الحكومة مع المجلس النيابي أو مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية . وهنا بالذات تبرز قيمة الكتاب الذي نحن بصدده ، لأن مؤلفه تتبع نظرية أعمال السيادة بادئاً بأصولها مرافقاً تحولها حتى وصلت الى طورها الأخير ، فلم يترك رأياً لفقيه فرنسي أو

مصري ولا حكماً لمحكمة فرنسية أو مصرية عدلية أو إدارية ، مما يتناول هذا الموضوع بسبب ، إلا أتى عليه في دراسته بالمناقشة والتدقيق والرأي الشخصي بالنتيجة . وذلك ما اضطره الى الرجوع إلى أكثر من مائة مؤلف أو رسالة أو مقال علمي ، وإلى عدد لا ينتهي من قرارات القضاء العادي والإداري في مصر وفرنسا ، حتى أنه أتى على قرارات القضاء المختلط الذي كان قائماً في مصر قبل بضع سنين ، فجاء كتابه جامعاً مانعاً ، فيه صدق النقل والرواية وعمق التحليل والنقد ، يعالج الموضوع من ناحيتيه النظرية والعملية معالجة وافية ، حتى تبلغ المادة العلمية وحدها في الكتاب حوالي ثمانمائة صفحة (من قياس $\frac{1}{2}$ ١٧ إلى ٢٥ سم) .

وبعد ، فإن «لجنة الحكم» التي ناقشت هذه الرسالة مكونة برئاسة الأستاذ الدكتور توفيق شحاتة ، وعضوية الأستاذ الدكتور وحيد رأفت والعميد الدكتور عثمان خليل ، وهم جميعاً من أشهر أساتذة الحقوق العامة في مصر . ولقد حكمت هذه اللجنة بتقدير درجة «جيد جداً» للرسالة ، واقترحت طبعها على نفقة جامعة القاهرة ، وإن شهادة أهل العلم بالمؤلف على هذا الوجه ، ووصول المؤلف من ثم إلى مرتبة التدريس في جامعة عين شمس المصرية ، كل ذلك دليل على القيمة العلمية للكتاب الذي يستحق عليه الدكتور عبد الفتاح ساير داير كل الشكر والتهنئة ، فقد أضاف الى المكتبة الحقوقية الإدارية العربية نتاجاً عالياً وثروة غالية .

الدكتور مصطفى البارودي

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com